



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021
وبرنامج عملها لعام 2022

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 34



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والسبعون
الملحق رقم 34

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021
وبرنامج عملها لعام 2022



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	رسالة من الرئيس
6	الأول - نظرة عامة على الأنشطة في عام 2021
6	ألف - الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029
7	باء - التواصل مع الهيئات التشريعية والرقابية والتنسيقية والقيادة العليا في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
9	جيم - التقارير الصادرة في عام 2021
14	دال - التحقيقات
14	هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
18	الثاني - التوقعات لعام 2022
19	الثالث - برنامج العمل لعام 2022
	المرفقات
23	الأول - حالة تنفيذ برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
	الثاني - تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2021: التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة
24	
26	الثالث - حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، للفترة 2013-2020
	الرابع - متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ توصياتها المقبولة حسب فئة الأثر المنشود، 2013-2020
27	
28	الخامس - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021
29	السادس - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
31	السابع - برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022

رسالة من الرئيس

وفقا للفقرة 1 من المادة 10 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للوحدة لعام 2021. ويتضمن التقرير سردا لأنشطة الوحدة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وعرضا موجزا لبرنامج عملها لعام 2022.

ويوصف الوحدة الهيئة الرقابية المستقلة والخارجية الوحيدة التي لها ولاية على نطاق المنظومة، فقد أسهم عمل الوحدة على مر السنين بقيمة ومنظور فريدين في ما يتعلق بمجموعة متنوعة من المواضيع التي تستجيب لاحتياجات المنظمات وأجهزتها التشريعية ومجالس إدارتها، على نحو ما يشهد عليه الرؤساء التنفيذيون للمنظمات والهيئات التشريعية التي تواصلت الوحدة معها خلال العام.

وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية، في عام 2021، ظلت أساليب عمل الوحدة تعاني من الخلل، وتعين تقليص أو إلغاء بعض الأنشطة المقررة، مثل المقابلات وبعثات التفتيش الموقعية. ومع ذلك، تمكنت الوحدة من تعديل عملها للتصدي للتحديات والقيود التي واجهتها، مما مكّنها بالتالي من إنجاز خمسة استعراضات على نطاق المنظومة، وإجراء استعراض لمنظمة واحدة، وإصدار رسالة موجهة إلى إدارة واحدة. وستُنجز أربعة مشاريع أخرى استُهلّت في عام 2021 في الأشهر المقبلة. وإلى جانب مواصلة عملية الإصلاح الداخلي للوحدة، قامت الوحدة بعدد من الأنشطة الأخرى مثل تعزيز اتصالها بمختلف المنتديات الإدارية والرقابية وتحسين تواصلها معها.

ويتألف برنامج عمل الوحدة لعام 2022 من ستة مشاريع جديدة، جرى اختيارها بعناية عن طريق عملية تشاورية. وتغطي خمسة مشاريع مسائل ذات أهمية على نطاق المنظومة وتسعى إلى معالجتها من منظور استراتيجي وقائم على الوعي بالمخاطر. وتشمل تلك المشاريع استعراضات لما يلي: ترتيبات العمل المرنة؛ والسياسات والممارسات المتصلة بالصحة والسلامة العقليتين؛ وقبول وتنفيذ توصيات الوحدة والعملية التي تعالج بها المنظمات المشاركة في الوحدة تقارير الوحدة وتتنظر بها هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها في تلك التقارير؛ ونوعية خطط التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها؛ واستخدام الأفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة. ويتضمن برنامج العمل أيضا استعراضا لشؤون التنظيم والإدارة في منظمة واحدة، هي صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتشمل مجالات التركيز الأخرى للوحدة في عام 2022 إجراء تقييم ذاتي داخلي لعمل الوحدة وعملياتها، سيُسترشد به في إدخال تغييرات على إطارها الاستراتيجي وجوانب موضوعية أو إجرائية أو تنظيمية الأخرى؛ وتعزيز النظام الذي تستخدمه الوحدة لتتبع ورصد حالة قبول وتنفيذ توصياتها.

وعلى الرغم من أن المفتشين مسؤولون عن التقارير المنشورة التي تحمل أسماءهم، فإنهم لا يعملون بمفردهم. ونقدر بالغ التقدير التقاني في العمل الذي أبداه الأمين التنفيذي للوحدة وموظفو الأمانة الذين تكيفوا بشكل جيد مع أساليب العمل والجدول الزمني الجديدة التي فرضها استمرار الجائحة ونقدر ما قدموه من دعم ومساهمات. وتستحق أيضا جهات التنسيق التابعة للوحدة في كل منظمة من المنظمات المشاركة في الوحدة تقديرا خاصا لما قدمته من دعم مستمر في عام 2021.

وأود أن أشكر المفتش خورخي فلوريس كاليخاس (هندوراس)، الذي ترك الوحدة في نهاية عام 2021 بعد أن أنهى فترتين من العضوية، على مساهمته وتفانيه في العمل في الوحدة، وأن أرحب ترحيباً حاراً بخلفه كارولينا ماريا فرنانديس أوباسو (المكسيك). وقد أدى التكوين الجديد إلى إعادة التوازن بين الجنسين إلى حد كبير داخل الوحدة، إذ يوجد 5 نساء من بين المفتشين الأحد عشر.

(توقيع) غوبيناثان أشامكولانغاري

الرئيس

جنيف، 21 كانون الثاني/يناير 2022

الفصل الأول

نظرة عامة على الأنشطة في عام 2021

- 1 - بدأت وحدة التفتيش المشتركة عام 2021 بإجراء 11 استعراضاً مُدرجاً في خطة عملها التي تضمنت أربعة استعراضات رُحلت من عام 2020، وسبعة استعراضات أُضيفت إلى برنامج عمل عام 2021.
- 2 - وأُنجز في عام 2021 جميع الاستعراضات التي رُحلت من عام 2020، وهي تحديداً: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ والأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا؛ واستعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة.
- 3 - ومن بين الاستعراضات السبعة الواردة في برنامج العمل لعام 2021، شُرع في استعراضين وأنجزا خلال السنة، وهما: إدارة استمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض إدارة شؤون الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- 4 - أما الاستعراضات المتبقية الواردة في برنامج العمل لعام 2021 فقد شُرع فيها في منتصف العام وستُرحل لإنجازها في إطار خطة العمل لعام 2022. وتلك الاستعراضات هي: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وتدابير وآليات لمنع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- 5 - وتوجه الوحدة انتباه المجالس التشريعية إلى استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الذي أُدرج في برنامج العمل لعام 2021. فبعد بدء العمل المتعلق بهذا الاستعراض، طلب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة تأجيل الاستعراض إلى ربيع عام 2024. وبعد التشاور مع المنظمة لبحث خيارات أخرى، وبعد أن نظر المفتشون في الطلب، قررت الوحدة تعليق الاستعراض على الفور. وأبلغ المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بأن الوحدة لا تستطيع الالتزام بالموعد الذي اقترحه لإجراء الاستعراض، ولكنها ستظفر في استئنافه في برامج عمل مقبلة.
- 6 - وترد في المرفق الأول لهذا التقرير حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2021، وترد في الفرع جيم أدناه موجزات للاستعراضات التي أُنجزت.

ألف - الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029

- 7 - رحبت الجمعية العامة، في قرارها [270/75](#)، بتنفيذ الإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة 2020-2029 وشددت على ضرورة مواصلة تحديثه وتحسينه. وأكدت الجمعية العامة أيضاً ضرورة التواصل مع قيادات المنظمات المشاركة بشأن المسائل الأساسية. ولاحظت الجمعية العامة مع التقدير خطة الأداء التي أُعدت لرصد وتقييم تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وشجعت الوحدة على النظر في تحسين مقاييس الأداء الفردي الواردة في الإطار.

8 - ونظرت الوحدة في وضع نهج فعال لإعادة تقييم خطة ومقاييس الأداء الخاصة بالإطار الاستراتيجي على نحو ما يرد في إرشادات وتوجيهات الجمعية العامة. وفي هذا السياق، التزم المفتشون التابعون للوحدة بإجراء تقييم ذاتي داخلي منظم من أجل إثراء أمور من بينها النتائج المتوقعة والمعايير والأهداف والمقاييس في الإطار الاستراتيجي. ويشكل هذا التقييم الذاتي الداخلي جهوداً شاملة بدأت بالفعل ومن المقرر إنجازها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبعد إنجاز التقييم، سيتخذ المفتشون قرارات بشأن التغييرات والتعديلات التي يتعين إدخالها على الإطار الاستراتيجي للوحدة وتحسين إجراءاته وأساليبه وموارده ومنتجاته وأدائه العام.

9 - وسيجري الإبلاغ بجميع التغييرات التي أدخلت على الإطار الاستراتيجي، وبخطة الأداء ومقاييس الأداء المرتبطين به، وكذلك بالإجراءات المنبثقة عن التقييم الذاتي الداخلي، بالاقتران مع أنشطة الوحدة المقررة لعام 2022.

باء - التواصل مع المجالس التشريعية والرقابية والتنسيقية والقيادات العليا في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

10 - اجتمعت الوحدة في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2021 مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار صيغة الاجتماعات الثلاثية المعمول بها. وتوفر هذه الاجتماعات الثلاثية منتدى بئاً لهيئات الرقابة الثلاث من أجل تبادل المعلومات المحدثة عن خطط عملها والمخاطر الناشئة والصعوبات التشغيلية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والخبرات المكتسبة وأثر العمل عن بعد على أعمال الرقابة. ومكّنت الاجتماعات أيضاً المشاركين من مناقشة الاتجاهات الملحوظة في قبول التوصيات وتنفيذها والأدوات والإجراءات الرامية إلى تحسين معدل التنفيذ.

11 - وترأسست الوحدة كلا الاجتماعين الثلاثيين المعقودين في عام 2021. وفي عام 2022، سترأس مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاجتماعات.

12 - وأصبحت الوحدة الآن تشارك بانتظام في الاجتماع السنوي لرؤساء لجان المراجعة والرقابة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد كان أحدث اجتماع عقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2021 اجتماعاً بئاً للغاية، مثله مثل التواصل السنوي الدائم للوحدة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وتتيح الاجتماعات التي تُعقد مع لجان الرقابة فرصة مفيدة بالنسبة لأعضاء الوحدة وللجان لمناقشة المخاطر الناشئة من منظور اللجان المعنية بالرقابة، وبالنسبة للوحدة للتعريف بنقاط بارزة في عملها وبأي شواغل تتعلق بقبول توصيات الوحدة وتنفيذها. وقد ثبت أن اللجان المعنية بالرقابة جهات محاوره مفيدة لها دور في رصد حالة تنفيذ توصيات الرقابة، بما في ذلك توصيات الوحدة.

13 - وقد سرّعت الوحدة وتيرة تواصلها مع الرؤساء التنفيذيين والإدارة العليا للمنظمات المشاركة فيها. ففي عام 2021، تواصلت الوحدة مع 16 من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة وكذلك مع كبار المسؤولين الإداريين وكيانات الرقابة الداخلية فيها. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصاً قيّمة للوحدة للتعرف من القيادات على المخاطر والصعوبات المحددة التي تواجهها المنظمات؛ وتسليط الضوء على الأعمال الجارية التي تقوم بها الوحدة ومناقشة حالة تنفيذ توصيات الوحدة لدى المنظمات. وكان الاستقبال إيجابياً للغاية، إذ أعربت المنظمات كلها عن تقديرها لتقارير الوحدة. وكانت الاجتماعات المعقودة مع هيئات الرقابة

الداخلية في المنظمات مثمرة أيضا وأتاحت فرصة للتحقق من بعض التجارب والصعوبات التي تواجه هيئات الرقابة، بشكل عام، على الرغم من الاختلافات في النطاق والولاية.

14 - وعادة ما تقدم تقارير الوحدة إلى الجمعية العامة في إطار برنامج عمل اللجنة الرئيسية المعنية بالاقتران مع بند من بنود جدول الأعمال ذي صلة من الناحية المواضيعية، أو في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة المحال إلى اللجنة الخامسة. أما في حالة المنظمات المشاركة الأخرى، فتُتبع نهج مختلفة؛ فقد تُدرج التقارير في قائمة وتوجه الأمانة المعنية انتباه الجهاز التشريعي/مجلس الإدارة إليها أو قد يوجد بند مستقل من بنود جدول الأعمال يُنظر في إطاره في التقارير على النحو الواجب. وتُوجّه إلى الوحدة حاليا دعوة من عدة منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لحضور اجتماعاتها. وتبلغ منظمات أخرى الوحدة بأن الجهاز التشريعي أو مجلس الإدارة سينظر في تقارير الوحدة ورد الإدارة وتُطلع الوحدة على النتائج.

15 - وقد لوحظ تحسن من حيث الامتثال للأطر الزمنية لتقديم التقارير إلى الأجهزة المختصة، وبالتالي، في نظر هذه الأخيرة في تقارير الوحدة عقب رسالة وجهها رئيس الوحدة إلى الرؤساء التنفيذيين لجميع المنظمات المشاركة يوجه فيها الانتباه إلى أحكام النظام الأساسي للوحدة. فالفقرة 4 من المادة 11 تنص على أنه ينبغي أن يكون التقرير، مشفوعا بالتعليقات المشتركة، وبأي تعليقات للرؤساء التنفيذيين لهذه المنظمات على المسائل التي تتعلق بكل من منظماتهم، جاهزا لتقديمه إلى الأجهزة المختصة في تلك المنظمات في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من استلام تقرير الوحدة للنظر فيه في الاجتماع التالي للأجهزة المختصة. وإذا ما حدث في حالات استثنائية، أن استلزمت فترة التشاور أكثر من ستة أشهر، بحيث لا تكون التعليقات جاهزة لتقديمها إلى الأجهزة المختصة في الاجتماع التالي بعد فترة الأشهر الستة، يقدم تقرير مؤقت إلى الأجهزة المختصة يتضمن عرضا لأسباب التأخير ويحدد موعدا نهائيا لتقديم التعليقات النهائية. ويُنص أيضا على أن يقوم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية بإبلاغ الوحدة بجميع القرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في منظماتهم بشأن تقارير الوحدة.

16 - وفي عام 2021، عقدت الوحدة اجتماعها الذي يعقد كل سنتين مع جهات التنسيق في المنظمات المشاركة. وقد أُجري عبر الإنترنت هذا الاجتماع، الذي عادة ما يكون حدثا قائما على الحضور الشخصي لمدة يومين، وقُصرت مدته إلى جلستين عقدتا بعد الظهر لتيسير حضور مشاركين من مناطق زمنية مختلفة. ومع ذلك، كان الاجتماع ناجحا، إذ أُتيحت فيه فرصة لجهات التنسيق لتزويد الوحدة بتعليقات مهمة للغاية على مسائل رئيسية تتعلق بعملية إدارة الاستعراضات. وأكدت جهات التنسيق بعض التحديات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي لاحظها أعضاء الوحدة وصادفوها بأنفسهم. وشملت الأمثلة زيادة حجم الاستبيانات والأسئلة والبيانات، وكذلك زيادة عدد طلبات عقد الاجتماعات الافتراضية، وكل ذلك ساهم في تأخير تقديم الردود إلى الوحدة وفي الطلبات المتكررة المتعلقة بتمديد المواعيد النهائية لتقديم المعلومات.

17 - ومن المعلومات الأخرى البالغة الأهمية التي قدمتها جهات التنسيق ضرورة تحسين نظام التتبع الشبكي الذي تستخدمه الوحدة بتعديل الواجهة الخاصة بالمستخدمين وتحسين خاصية استخراج البيانات والإبلاغ.

جيم - التقارير الصادرة في عام 2021

18 - في عام 2021، أنجزت الوحدة سبعة تقارير تتعلق بالمنظومة ككل وتقريراً يتعلق بمنظمة واحدة وأعدت رسالة واحدة موجهة إلى الإدارة. وستُنجز في عام 2022 أربعة مشاريع أخرى بدأت في عام 2021. وقدم المفتشون المعنيون، عن كل تقرير من التقارير المنجزة وعن الرسالة الموجهة إلى الإدارة، موجزاً يتضمن الجوانب البارزة، على النحو المبين أدناه. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير التوصيات الموجهة إلى الجمعية العامة أو إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة الأخرى.

19 - وجميع التقارير المتعلقة بالمنظومة ككل المدرجة أدناه ستكون متاحة لعرضها على الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة في الوحدة في عام 2022.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير المنجزة في عام 2021

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (JIU/REP/2021/1)

20 - كان الهدف من الاستعراض هو تقييم التقدم المحرز في الإصلاح الجاري للهيئات التأسيسية وما يرتبط بذلك من إعادة هيكلة لأمانة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وتقديم تقييم مستقل لشؤون التنظيم والإدارة، مع تسليط الضوء على المجالات التي تثير القلق والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، وكذلك على الممارسات الجيدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

21 - ووفقاً لنتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الوحدة وتمست فيها آراء الدول الأعضاء في المنظمة، كان هناك تقدير عام في ما يتعلق بإصلاح الهيئات التأسيسية للمنظمة للتغييرات التي تُدخل وللنتائج المتوقعة منها. وارتئي أن عملية الإصلاح، بما في ذلك أعمال الاتصال المتعلقة بها ومشاركة الأعضاء، تتطلب إدخال مزيد من التعديلات من أجل تحقيق أفضل النتائج. وينبغي تعديل جهود الإصلاح باستمرار لضمان تحقيق أهدافها المعلنة وتقييمها من أجل استخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

22 - وفي الاستعراض، استنتج أن من الأساسي وضع خطة رئيسية شاملة وتقييم للمخاطر من أجل عملية إعادة هيكلة الأمانة الجارية. وتلزم وظائف بالغة الأهمية، مثل مدير المالية والإدارة، وكبير موظفي الإعلام، وكبير موظفي الأمن. وينبغي أن يُعين مسؤولون كبار مؤهلون أو أن تجري تسميتهم لأداء تلك الأدوار. ومن الحيوي وضع أطر أكثر شمولاً للرقابة الداخلية والمساءلة من أجل توفير بيئة مواتية للمنظمة. وينبغي وضع استراتيجيات للمجالات الإدارية الرئيسية، مثل إدارة الموارد البشرية والمالية، وإبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتقدم المحرز فيها.

23 - وسيكون من الحيوي مستقبلاً إعادة إرساء الثقة والشراكة بين الإدارة والموظفين. ويمكن تشكيل ائتلاف يضم المديرين والموظفين التنفيذيين الذين لديهم تقدير كامل للعمل الفعلي المنفذ على أرض الواقع من أجل إجراء استعراض من حيث الهيكل والعملية لإعادة الهيكلة العامة للأمانة. وينبغي إجراء دراسة استقصائية للموظفين، تصمم بشكل مشترك بين الإدارة ولجنة الموظفين، من أجل جمع البيانات عن تجارب الموظفين ومقترحاتهم.

24 - وقدمت في الاستعراض أربع توصيات رسمية، وُجّهت إحداها إلى المجلس التنفيذي وثلاث إلى الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وكذلك 27 توصية غير رسمية تهدف إلى تكميل التوصيات الأربع.

وعرض التقرير على المجلس في دورته الثالثة والسبعين التي عقدت في حزيران/يونيه 2021. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن ينفذ جميع التوصيات الرسمية الأربع، وأن يعالج التوصيات غير الرسمية الـ 27.

استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا (JIU/REP/2021/2)

25 - في عام 2014، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 لمعالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة التي يواجهها 32 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية التي تتسم بافتقارها إلى سبل الوصول إلى البحر وبعدها وعزلتها عن الأسواق الداخلية. وبرنامج عمل فيينا إطار إنمائي شامل يسعى إلى حشد دعم متسق وتعزيز معدل النمو المستدام والشامل للبلدان النامية غير الساحلية. وكان الهدف من هذا الاستعراض هو تعزيز فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا وكفاءة ذلك الدعم واتساقه وقيمه النسبية بغية تعزيز قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تلبية احتياجاتها والتصدي لتحدياتها.

26 - وتمثلت أهداف الاستعراض في تقييم نطاق الدعم الذي تقدمه كيانات منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار برنامج عمل فيينا من حيث القدرات والمجالات المشمولة بولاياتها؛ وتحديد وتقييم التدابير المتخذة للتصدي للتحديات والقيود التي تواجهها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لبلدان نامية غير ساحلية في ما يتعلق ببرنامج عمل فيينا؛ ودراسة وجهات النظر الفردية للبلدان النامية غير الساحلية في ما يتعلق بأهمية برنامج عمل فيينا، ومدى كفاية الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وطبيعة التنسيق والتعاون بين الحكومات الوطنية وكيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج.

27 - ووفقا للاستعراض، تغطي كيانات منظومة الأمم المتحدة جميع الأولويات الست لبرنامج عمل فيينا بدرجات متفاوتة وبسبل تكمل ولاياتها وقدراتها. وهي تفعل ذلك بالتركيز على المساعدة المرنة، من خلال تدابير تستفيد من خبرتها في الأنشطة المعيارية، وتطوير المعرفة، وتنمية القدرات، والقدرة على عقد الاجتماعات. غير أن نجاح الدعم يتأثر بتحديات داخلية وخارجية مثل محدودية البيانات والموارد؛ ونقص التنسيق والدعوة والترويج على المستوى المركزي؛ وعدم القدرة على توليد الإرادة السياسية؛ وانعدام التماسك والتنسيق بين البلدان النامية غير الساحلية؛ والقيود المتعلقة بالحوكمة؛ وعدم كفاية مشاركة القطاع الخاص والجهات المانحة والشركاء في مجال التنمية؛ ومحدودية مشاركة بلدان المرور العابر؛ وأوجه القصور في الجهود الرامية إلى الربط بشكل صريح بين برنامج عمل فيينا وخطط التنمية العالمية الأخرى.

28 - وتضمن الاستعراض تسع توصيات موجهة إلى هيئات تشريعية ورؤساء تنفيذيين ومجموعة من التوصيات غير الرسمية تشمل 14 مجالا رئيسيا وتقدم اقتراحات من أجل إدخال تحسينات.

الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/3)

29 - في ضوء الاعتماد المتزايد في عالم اليوم المتسم بالرقمنة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول السيبرانية، والتعدد المتزايد باستمرار للتهديدات السيبرانية على الصعيد العالمي وإمكاناتها التخريبية، كان الهدف من الاستعراض هو تحديد وتحليل التحديات والمخاطر المشتركة المتعلقة بالأمن السيبراني التي تواجه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فرديا وجماعيا. وكان الهدف منه أيضا هو دراسة الديناميات الحالية

المشتركة بين الوكالات وإمكانية التوصل إلى حلول مشتركة من أجل اتباع نهج على نطاق المنظومة برمتها في معالجة مسألة الأمن السيبراني.

30 - وفي الاستعراض، وُجدت اختلافات كبيرة في ما يتعلق بالنهج التي تتبعها المنظمات المشاركة في تصديها للتهديدات السيبرانية، وكذلك في نضج أطرها المتعلقة بالأمن السيبراني. ويقترح المفتشون مجموعة من العناصر التي من المرجح أن تحسن وضع الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتشجيع على اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل جميع مستويات المنظمة أي: الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة، وآليات الرقابة، والإدارة التنفيذية، والوحدات الإدارية ووحدات الأعمال، والقوة العاملة بوجه عام. وبالإضافة إلى ذلك، على ما يبدو أنه لم يعد النظر إلى الأمن السيبراني من خلال منظور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضيق لوحده أمراً مجدياً، ويقترح المفتشون إدراج الأمن السيبراني في أطر تنظيمية أعم مثل إدارة المخاطر في المؤسسة والتخطيط لاستمرارية الأعمال، والاستفادة من التقارب بين الأمن المادي والأمن السيبراني، وتعميم مراعاة هذه المسألة على نطاق المنظمة. وطُلب من الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الأمم المتحدة أن يقدموا إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسساتهم تقريراً يغطي تلك العناصر فيما يتعلق بأطرها للأمن السيبراني.

31 - وعلى مستوى المنظومة، على الرغم من البيانات الطموحة الصادرة منذ أمد طويل بشأن إعطاء الأولوية للتنسيق والتعاون بشكل أعمق في مجال الأمن السيبراني، من الضروري إحراز مزيد من التقدم نحو وضع حد أدنى متفق عليه للاحتياجات الدفاعية، لأن ضعف الوقاية من التهديدات السيبرانية في إحدى المنظمات يزيد من خطر تعرض المنظومة برمتها لتلك التهديدات. وثمة فرص لم تتغتم بعد لتحسين الديناميات بين آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات مثل الشبكة الرقمية والتكنولوجية وفريقها المختص بأمن المعلومات، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، بالاستفادة من حافظته الضخمة لخدمات الأمن السيبراني. وللتغلب على بعض التحديات التشغيلية التي حُددت في الاستعراض، ينبغي لمركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة أن ينشئ صندوقاً استثمارياً، وبالتالي أن يكمل آليات التمويل القائمة بتبرعات مخصصة لحلول مشتركة في مجال الأمن السيبراني تعود بالنفع على المنظومة ككل. وجرت التوصية في التقرير بأن تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الراغبة في تعزيز وضع منظومة الأمم المتحدة في مجال الأمن السيبراني إلى التبرع للصندوق الاستثماري.

رسالة موجهة إلى الإدارة بشأن ضمان سلامة وثائق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسجلاتها ومحفوظاتها (JIU/ML/2021/1)

32 - أعدت الرسالة الموجهة إلى الإدارة بالاقتران مع التقرير المتعلق بالأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/3). وكان الهدف منها توجيه الانتباه إلى إلحاح الحاجة بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى وضع وتطبيق ضمانات مناسبة لتأمين الوثائق والسجلات والمحفوظات الحالية والتاريخية، مع التركيز بوجه خاص على حماية سلامتها. وطُلب من الرؤساء التنفيذيين إعادة النظر، عند الاقتضاء، في المعايير الأمنية المطبقة على تخزين هذه الوثائق والوصول إليها في البيئتين المادية والسيبرانية على حد سواء بغية حمايتها من العبث. وينبغي تطبيق ضوابط مناسبة لا تضمن فحسب اكتمال المعلومات ودقتها واتساقها وموثوقيتها، بل تضمن أيضاً صحتها ونزاهتها وفقاً لمستوى الحماية المطلوب بما يتناسب مع حالة كل منظمة وعلى أساس تقييم للمخاطر يُجرى خصيصاً لذلك الغرض.

استعراض إدارة شؤون الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/4)

33 - استعرضت الوحدة إدارة شؤون الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال تقييم التقدم المحرز منذ الاستعراض السابق (JIU/REP/2013/4) والتطورات والاتجاهات الأخيرة. ونظرت في سبل تحسين طريقة الاستعانة بالشركاء المنفذين وإدارة شؤونهم في السنوات المقبلة؛ ووضعت قائمة توضيحية تبين الممارسات الجيدة المستمدة من كيانات الأمم المتحدة.

34 - وبغية مواصلة تحسين إدارة شؤون الشركاء المنفذين، جرت التوصية بأن يقوم معظم مؤسسات الأمم المتحدة بكفالة الاتساق في تنفيذ السياسات والإجراءات، وهو ما يشكل تحدياً نظراً لتشتت المسؤولية عن الشركاء المنفذين داخل معظم الكيانات؛ والحفاظ على نهج استراتيجي وقائم على تقييم المخاطر في تنفيذ إدارة شؤون الشركاء المنفذين، بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي للكيان؛ وزيادة تعزيز الرقابة الإدارية والرصد القائم على تقييم المخاطر لأداء الشركاء وفقاً لمنهجية قائمة على النتائج. ويتضمن التقرير تدابير مقترحة لتعزيز الحوكمة والمساءلة والرقابة في ما يتعلق بإدارة شؤون الشركاء المنفذين. وُحددت مجالات معينة لتعزيز التحقق من بذل العناية الواجبة من جانب الشركاء المنفذين ومعالجة الصعوبات المتعلقة باختيارهم وإدارة شؤونهم. وأبرزت أيضاً أهمية الترويج للتعليم في إطار المؤسسة وتبادل المعارف بالاستناد إلى تقييمات أداء الشركاء المنفذين وإدارة شؤونهم.

35 - وأحرز تقدم كبير في تعزيز وتحسين التنسيق بين الوكالات في ما يتعلق بالشركاء المنفذين، ولا سيما من حيث النهج المنسق للتحويلات النقدية وبوابة شركاء الأمم المتحدة، اللذين يُفيدان في إظهار النتائج الباهرة التي تحققت بفضل هذه الجهود. غير أنه يمكن القيام بالمزيد لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات في ما يتعلق بإدارة شؤون الشركاء المنفذين على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر. وفي هذا السياق، ستستفيد المنظمات من الاتفاق على تعريف موحد على نطاق المنظومة لإدارة شؤون الشركاء المنفذين ومجموعة من المبادئ والمعايير التوجيهية لتنفيذها.

36 - ولمعالجة مختلف الصعوبات وأوجه القصور التي حُددت، ولا سيما في مجالات الاختيار، وبذل العناية الواجبة، وإدارة المخاطر، وبناء القدرات، ورصد الأداء، والرقابة، وتعزيز التنسيق بين الوكالات، قدم التقرير 10 توصيات رسمية، 2 منها لاتخاذ إجراءات من جانب الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة، و 8 توصيات لاتخاذ إجراءات من جانب الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وجرى تكميل تلك التوصيات الرسمية بـ 17 توصية غير رسمية، قُدمت في اقتراحات إلى الرؤساء التنفيذيين بغية إدخال مزيد من التحسينات.

تحليل وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/5)

37 - قيم الاستعراض الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق للوحدة (JIU/REP/2010/3). ودرست أمور من بينها مدى كفاية إنشاء وظيفة الأخلاقيات وترتيباتها التنظيمية؛ واستقلاليتها، وولايتها، وتوفير الموارد لها؛ والتزامات الإدارة التنفيذية؛ والتعاون فيما بين الوكالات، واقترحت معايير جديدة لوظيفة أخلاقيات مكرسة وفعالة بشكل تام. واستناداً إلى النتائج، قدم المفتشون التوصيات الرسمية الأربع التالية: دعم المنظمات في تعزيز وظيفتها المتصلة بالأخلاقيات، ولا سيما استقلاليتها؛ وإدراج الأخلاقيات في ولاية لجان المراجعة والرقابة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وبدء تقديم دورات إلزامية لتجديد المعلومات عن الأخلاقيات لجميع الموظفين والأفراد

من غير الموظفين ولتقييم الفعالية والكفاءة، بما في ذلك ما يتحقق من قيمة مقابل المال من برامج الإفصاح المالي وبيان المصالح. وإحدى التوصيات كانت موجهة إلى الهيئات التشريعية، أما التوصيات الثلاث الأخرى فكانت موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة. وجرى تكميل التوصيات الرسمية بـ 30 توصية غير رسمية تضمنت اقتراحات إضافية لإدخال مزيد من التحسينات على وظيفة الأخلاقيات.

38 - وفي الاستعراض، استنتج أن تقدماً كبيراً أُحرز في تنفيذ المعايير والتوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الوحدة لعام 2010. ومع ذلك، ما زال يتعين على العديد من المنظمات معالجة أوجه قصور وثغرات حُددت في الاستعراض. فقد وُجدت أوجه قصور خطيرة في ما يتعلق باستقلالية وظيفة الأخلاقيات، مثلًا ترتيبات تنطوي على ازدواجية في الوظيفة، أو في تطبيق الحد الزمني لشغل وظيفة ما، بما في ذلك تقسيم مدة شغل الوظيفة إلى عدة عقود متتابعة، وعدم فرض قيود تخص فترة ما بعد شغل الوظيفة على رؤساء الأقسام المعنية بالأخلاقيات. وخلال العقد الماضي، أُسندت مسؤوليات جديدة إلى وظيفة الأخلاقيات؛ ولذلك يتعين تحديث اختصاصات وظائف الأخلاقيات المعنية. وزاد بشكل كبير عدد طلبات الحصول على الخدمات والمشورة من وظيفة الأخلاقيات في حين أن مستويات الموارد لم تواكب تلك الزيادة. غير أن توافر مستوى كافٍ من الموارد لوظيفة الأخلاقيات شرط أساسي للوفاء بجميع المسؤوليات المسندة.

39 - وفي ما يتعلق بتعزيز ثقافة الأخلاقيات، هناك درجة عالية من الامتثال لمعايير الوحدة الصادرة عام 2010. وخلص الاستعراض إلى أنه لم يحرز تقدم يُذكر في تنقيح برامج الإفصاح المالي. فهناك صعوبات ومطالب ومعضلات أخلاقية جديدة، مثلًا في ما يتعلق بالعمل عن بعد، والذكاء الاصطناعي، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن الضروري لوظيفة الأخلاقيات أن تعالجها. وأفاد الاستعراض أيضًا في تأكيد النتائج السابقة التي خلصت إلى أن تعزيز التعاون بين الوكالات وتشجيع التبادل بين المنظمات أمران حيويان لتحقيق الاستقلالية والمهنية على حد سواء في وظيفة الأخلاقيات في جميع المنظمات. وعموماً، استنتج في الاستعراض أنه من الأساسي مواصلة تعزيز وظيفة الأخلاقيات لضمان مستويات المساءلة والنزاهة المتوقعة من جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة.

إدارة استمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2021/6)

40 - قبل عقد من الزمن، أكملت الوحدة استعراضها الأول لاستمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/6)، الذي وجدت فيه أن ثمة ممارسات حديثة العهد وأنه ليس هناك سوى عدد قليل من المنظمات التي لديها سياسات أو خطط لاستمرارية الأعمال. وكان الهدف من هذا الاستعراض لمسألة إدارة استمرارية الأعمال هو تحليل أطر السياسات والقدرات والممارسات الحالية المتبعة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فُوجد أن معظم المنظمات لديها حالياً أطر وخطط لاستمرارية الأعمال، غير أن المنظمات المشاركة لا تستفيد في كثير من الأحيان من الفرص المتاحة لاستخلاص الدروس المستفادة بعد وقوع حوادث مُخلة بسير العمل، فهي دروس من شأنها أن تسهم في قدرة المنظمة على المجابهة. ومعظم المنظمات تفقر أيضاً إلى أوجه تفاعل منتظمة وموضوعية مع الوظيفة المعنية بإدارة المخاطر في المؤسسة. ويجب أن تُشجّع أوجه التفاعل التكميلية تلك لأنها قد تكون مفيدة لكلتا الوظيفتين في تحديد المخاطر والتصدي لها. وعلى المستوى التنفيذي، تتسم القدرة على تنسيق وتنفيذ العمليات المتصلة باستمرارية الأعمال بالتفاوت، ويعتمد معظم المنظمات على شبكة للمنسقين، يمكنهم الاستفادة من التدريب، ووضوح المساءلة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل أفضل. واستنتج في الاستعراض أيضاً أن الممارسات المتصلة بتعهد خطط استمرارية الأعمال واختبارها

واستعراضها، وهي ممارسات يتمثل دورها في إعداد الموظفين لمواجهة الأحداث المخلة بسير العمل وإدراج إدارة استمرارية الأعمال في العمليات، كثيرا ما تقتصر إلى الدقة والانضباط، مما يؤدي إلى وضع خطط لاستمرارية الأعمال تقتصر إلى الفعالية وتكون في بعض الأحيان معقدة للغاية.

41 - وشكلت جائحة كوفيد-19 اختبارا من اختبارات الإجهاد في الزمن الحقيقي خضعت له إدارة استمرارية الأعمال، وأتاح للعديد من المنظمات فرصة لصقل ممارساتها، بوسائل منها توسيع نطاق طرائق العمل عن بعد، ووضع سياسات أكثر مرونة في مجال الموارد البشرية، ورقمنة الإجراءات الإدارية ذات الصلة. وعلى النقيض من ذلك، أدى طول مدة الاختلالات إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين. وأشارت دراسة حالة متعلقة بجائحة كوفيد-19، أُدرجت في التقرير المتعلق بالاستعراض، إلى أهمية تقييم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة خلال الجائحة من أجل تعزيز إدارة استمرارية الأعمال والاستعداد بشكل أفضل للحوادث المخلة بسير العمل في المستقبل والتصدي لها.

42 - ووفقا للاستعراض، اقترحت عناصر أساسية عددها 11 عنصرا تغطي مجالات رفيعة المستوى تخص إصدار السياسات، وكذلك عناصر متصلة بخطة استمرارية الأعمال. ومن تلك العناصر، التي يُشار على الرؤساء التنفيذيين استعراضها مقابل الأطر التي يعتمدونها، أن تدعم اتباع نهج شامل في إدارة استمرارية الأعمال. وتضمن الاستعراض ست توصيات رسمية تهدف إلى تعزيز إدارة استمرارية الأعمال وقدرة المنظمات على المجابهة داخل منظومة الأمم المتحدة. وجرى تكميل التوصيات الرسمية بـ 19 توصية غير رسمية من شأنها أن تفضي إلى إثراء التوصية الرسمية و/أو مواصلة تعزيز إدارة استمرارية الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة.

دال - التحقيقات

43 - تركّز وحدة التفتيش المشتركة على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات المعمول بها من جانب الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية، ومسؤولي المنظمات من غير الموظفين، وبصورة استثنائية، من جانب موظفي المنظمات التي لا توجد لديها قدرات داخلية على إجراء التحقيقات. وخلال عام 2021، تلقت الوحدة خمس شكاوى.

هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

نظام التتبع الشبكي

44 - استحدثت الوحدة نظام التتبع الشبكي وشغلته في عام 2012، وأصبح تطبيقا من التطبيقات الحيوية للوحدة وللمنظمات المشاركة على حد سواء. وقد أثبت أنه أداة شبكية أساسية لرصد وتحديث حالة التوصيات والإبلاغ عن قبولها وتنفيذها. وبالإضافة إلى الوحدة والمنظمات المشاركة فيها، يتزايد اطلاع لجان الرقابة ووفود الدول الأعضاء على النظام وتقاريره.

45 - ووفقا للفقرة 107 من قرار الجمعية العامة 247/70، والفقرة 13 من قرارها 257/70، يوفر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة خدمات الاستضافة والصيانة لنظام التتبع الشبكي منذ عام 2018. ومع أن النظام ظل يعمل طوال عام 2021 ولم تسجل أي اضطرابات كبرى في تشغيله، ما زالت هناك صعوبات تتعلق بنوعية خدمات الدعم. فعملية حل المسائل التقنية مازالت تستغرق وقتا أطول من ذي قبل، وقد قدم المستخدمون عدة شكاوى إلى الوحدة في هذا الصدد.

46 - وتقر الوحدة بأن تشغيل هذا التطبيق، بعد مرور أكثر من 10 سنوات على العملية، أصبح على ما يبدو يقل عن المستوى الأمثل، وبأن خبرة الجهة المقدمة لخدمات الصيانة والدعم (مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في البرمجيات وقاعدة البيانات الأساسية ربما هي دون المستوى المطلوب، بالنظر إلى أن المكتب تولى مهمة الدعم من الجهة التي استحدثت الأداة (مقدم خدمات خارجي).

47 - ومما جعل استعراض النظام أولوية من أولويات الوحدة الصعوبات المتعلقة بصيانتته، وعمر هذا النظام، وعدم الاستجابة إلى عدة طلبات تتعلق بتحسينات لم يكن من الممكن إدخالها على خاصياته وسبل الدخول إليه. وكلفت الوحدة مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة بدراسة صلاحية نظام التتبع الشبكي الحالي لمواصلة العمل بفعالية لفائدة وحدة التفتيش المشتركة وأصحاب المصلحة فيها. وفي إطار هذه الدراسة، أجرى المركز تقييما تقنيا ووظيفيا لمنصة أداة التتبع الشبكي الحالية لتقييم منصة النظام الحالية، واستعرض الوثائق وسبل الدخول إلى المنصة وأجرى مقابلات منظمة مع طائفة من أصحاب المصلحة.

48 - وبعد دراسة متأنية لتقرير المركز، إن الوحدة مقتنعة بأنه في غياب أي إجراءات للاستعاضة عن النظام، سيتعرض النظام للأعطال بشكل متزايد، وسيصبح عديم الفائدة بالنسبة للوحدة ولأصحاب المصلحة الذين يعتمدون عليه. وقد درس المركز عدة خيارات لإنشاء نظام بديل. وخيار الاستعاضة عن النظام بتطبيق تستخدمه بنجاح وعلى نطاق واسع عدة كيانات كبيرة معنية بالرقابة في منظومة الأمم المتحدة خيار له مزايا. والمزايا هي أن الدعم التقني وصيانة التطبيق مُدمجان في تكاليف الترخيص؛ والبرمجية مصممة خصيصا لأعمال الرقابة، وبالإضافة إلى الوحدة الخاصة بتتبع التوصيات ورصدها والإبلاغ عنها، تشمل البرمجية قدرة خاصة بتسلسل سير عملية الاستعراض. وباستخدام العديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى لنفس النظام، إن فرصة التعلم منها وتبادل المعلومات ميزة من المزايا البارزة.

49 - واستنادا إلى المناقشات التي جرت مع الجهة بائعة البرمجية ومع هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة التي تستخدم البرمجية، يقدر المركز أن تكاليف تشكيلة التركيب الأولي والتدريب وترحيل البيانات ستصل إلى حوالي 100 000 دولار، مع تكلفة سنوية متكررة تبلغ 30 000 دولار للتراخيص والدعم. أما الخيار الآخر، وهو تطبيق موصى به يقوم على الهيكل التطبيقي للنظام الحالي، فسيكلف حوالي 550 000 دولار لاستحدثته. ورغم أن تكاليف الاستحداث هي نفقات لمرة واحدة وأن الأمانة العامة للأمم المتحدة ستواصل توفير الترتيبات الحالية المتعلقة بالاستضافة والصيانة، فإن هذا الحل لن يزيل المخاطر المرتبطة بالنظام الحالي. وستسعى الوحدة إلى مواصلة تقييم الخيارات، بوسائل منها إجراء استعراض شامل، في الربع الأول من عام 2022، للخصائص الوظيفية التي تتيحها البرمجيات المتخصصة. وفي انتظار توافر التمويل، تعترم الوحدة المضي قدما بالخيار الذي وقع عليه الاختيار قبل نهاية الربع الثاني من عام 2022.

50 - ولذلك تطلب وحدة التفتيش المشتركة موافقة الجمعية العامة على التماس تمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية من الدول الأعضاء التي قد تكون مستعدة لتمويل التكاليف الأولية وتكاليف الترخيص والدعم اللازمة للسنوات الثلاث الأولى في إطار الخيار الأول؛ أو تكلفة الاستحداث في إطار الخيار الثاني. وتلتزم أيضا الموافقة على أن تدرج الوحدة تكلفة الترخيص والدعم السنويين في مقترح ميزانيتها السنوية اعتبارا من عام 2024، إذا وقع اختيار المفتشين على الخيار الأول.

عدد التوصيات

51 - يشير الجدول أدناه إلى متوسط عدد التوصيات حسب التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة، وقد بلغ 5,3 في عام 2021.

عدد تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها ورسائلها الموجهة إلى الإدارة وتوصياتها في الفترة 2015-2021

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة							
51	6	7	7	6	9	11	5
متعلقة بالمنظومة ككل وبعدها منظمات							
39	1	1	3	1	2	25	6
متعلقة بمنظمة واحدة							
90	7	8	10	7	11	36	11
مجموع التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة إلى الإدارة							
التوصيات							
343	33	56	44	49	56	74	33
متعلقة بالمنظومة ككل وبعدها منظمات							
87	4	4	14	3	20	26	16
متعلقة بمنظمة واحدة							
432	37	60	58	52	76	100	49
مجموع التوصيات							
4,8	5,3	7,5	5,8	7,4	6,9	2,8	4,5
متوسط عدد التوصيات حسب الناتج							

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2022.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل والتوصيات المتعلقة بمنظمة واحدة

52 - بلغ متوسط معدل قبول التوصيات الصادرة في الفترة من 2013 إلى 2020 ما قدره 81 في المائة بالنسبة للتقارير والمذكرات المتعلقة بمنظمة واحدة، و 72 في المائة بالنسبة للتقارير المتعلقة بالمنظومة ككل (انظر الشكل أدناه)⁽¹⁾. وخلال الفترة نفسها، بلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة في التقارير والمذكرات المتعلقة بمنظمة واحدة ما قدره 70 في المائة، وكان المعدل أعلى قليلاً بالنسبة للتقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة ككل إذ بلغ 76 في المائة.

53 - وتنتهي الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات لتنفيذ توصياتها. ويبين المرفق الثالث من هذا التقرير حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة في الفترة 2013-2020.

(1) حتى كانون الثاني/يناير 2022، لم يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أي مدخلات في ما يتعلق بعام 2020. وتأجيل اجتماعات مجالس الإدارة بسبب جائحة كوفيد-19 ربما يفسر انخفاض معدل المدخلات الواردة من بعض المنظمات في عام 2021.

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة (2013-2020)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2022.

الأثر المنشود

54 - طلبت الجمعية العامة إلى الوحدة، في قرارها [270/75](#)، أن تدرج في مرفق تقريرها السنوي إحصاءات سنوية عن حالة قبول المنظمات المشاركة للتوصيات وتنفيذها لها، وفقاً لفئات الأثر المنشود المحددة في نظام التتبع الشبكي. وامتثالاً لذلك الطلب، أعدت الوحدة إحصاءات عن متوسط معدل قبول توصيات الوحدة ومعدل تنفيذ توصياتها المقبولة حسب فئة الأثر المنشود (انظر المرفق الرابع). وأعلى المعدلات من حيث التوصيات وتنفيذها على حد سواء هي التوصيات التي تركز على تحسين الإدارة من خلال تعزيز الضوابط والامتثال. وتوجه الوحدة الانتباه إلى معدل قبول وتنفيذ التوصيات التي تهدف إلى تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات المشاركة، وتعزيز الاتساق والتنسيق، وتحقيق وفورات مالية كبيرة مرة واحدة أو بصورة متكررة.

55 - وستواصل الوحدة ما تقوم به من متابعة مع المنظمات المشاركة بشأن أسباب انخفاض مستوى قبول وتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه. غير أن الوحدة تشجع أيضاً الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة، وكذلك لجان الرقابة على مجابهة الإدارة في مؤسسة كل منها كي تتابع المسألة على نفس النحو.

الفصل الثاني

التوقعات لعام 2022

- 56 - أدى استمرار جائحة كوفيد-19 العالمية إلى إلغاء أو تقليل العديد من بعثات وأنشطة السفر المتعلقة بالمشاريع المقررة لعام 2021؛ وعلى الأرجح أن هذا الاتجاه سيستمر في عام 2022. وفي هذا الصدد، سنتظل الاستعراضات تجري من خلال أساليب بديلة، لا سيما في المرحلة الحيوية التي تخص جمع البيانات.
- 57 - وتمشيا مع الممارسات الجيدة السائدة حاليا في الأوساط المعنية بالرقابة، ستقوم الوحدة بعملية تقييم ذاتي في عام 2022 لأدائها العام منذ التقييم الذاتي الذي أُجري في عام 2013. وستسعى إلى تحديد الثغرات أو أوجه قصور، سواء كانت داخلية أو خارجية، التي يمكن سدها أو معالجتها كي تكون قادرة بشكل أفضل على الاضطلاع بولايتها وفقا لنظامها الأساسي. وسيبحث التقييم الذاتي سبل مواصلة تعزيز الوحدة من حيث الحفاظ على استقلاليتها وتحسين أدائها في مجالات مثل إطارها التنظيمي ومواردها الأخرى، وعمليات التخطيط التي تقوم بها، وممارساتها ومنهجياتها، ونوعية منتجاتها وفائدتها. وستتظر العملية في سبل تعزيز تواصل الوحدة وتفاعلها مع الدول الأعضاء في الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة ومع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة. وستوفر العملية أيضا أساسا لتتقح الإطار الاستراتيجي للوحدة، ولا سيما خطة الأداء ومؤشرات الأداء والمقاييس المحددة التي يمكن الإبلاغ عن أداء الوحدة على أساسها.
- 58 - وستتظل الجهود الداخلية الأخرى موجهة نحو تحقيق كفاءة عملية الاستعراض وجودة التقارير، في ظل التزام ثابت بقواعد الوحدة ومعاييرها وإجراءات عملها الداخلية. وسيشكل تدريب الموظفين والمفتشين وتعزيز مهاراتهم سمة من سمات هذه العملية.
- 59 - وفي إطار استراتيجية الاتصال التي تعتمد على الوحدة، ستواصل الوحدة السعي إلى تحسين منتجاتها في مجال الاتصال من أجل إطلاع مختلف جهاتها صاحبة المصلحة على السمات البارزة من تقاريرها في شكل موجزات ميسرة. وستتظر الوحدة في سبل لتقوم بشكل أفضل بدمج عملية إعداد هذه المنتجات في الاستعراض طوال مدته وتوفر الأدوات والتدريب للموظفين لتطوير المنتجات.
- 60 - وفي عام 2022، ستخطط الوحدة أيضا للمضي قدما في إدخال تحسينات على نظامها للتتبع الشبكي من أجل تتبع حالة قبول توصياتها وتنفيذها ورصد تلك الحالة والإبلاغ عنها. وفي انتظار الحصول على الموافقة اللازمة من الجمعية العامة (انظر الفقرة 50 أعلاه)، ستسعى الوحدة إلى البدء في اتخاذ إجراءات في مطلع السنة بغية تأمين الموارد والشروع في عملية الاستحداث والتدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 61 - وستوجه المبادرات المركزة على الخارج في عام 2022 إلى التواصل مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، والأجهزة التشريعية، ومجالس الإدارة، وغيرها من هيئات الرقابة. وستكون الرسالة الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين هي تشجيع إشارات منهم في مجال تعزيز عمل الوحدة، وتوجيه الانتباه إلى أهمية قبول التوصيات وتنفيذها. وسيشجع الرؤساء التنفيذيون أيضا على مزيد من التجاوب في تفاعلهم مع الوحدة، ولا سيما في طرح مواضيع للاستعراض تكون مناسبة ومهمة وذات أولوية عالية بالنسبة لمؤسساتهم وغيرها من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى التقدم الملموس الذي حققته الوحدة في هذا المجال المهم في السنوات الأخيرة، ستواصل الوحدة جهودها الرامية إلى تعزيز النظر في تقاريرها والتوصيات الواردة فيها من جانب الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة. وفي هذه العمليات، ستستفيد الوحدة من الرؤى المفيدة التي جمعت خلال الاجتماع المعقود مع جهات التنسيق التابعة لها في أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك خلال الاجتماعات المعقودة مع هيئات الرقابة وآليات التنسيق الأخرى.

برنامج العمل لعام 2022

- 62 - نظرت وحدة التفتيش المشتركة، عند إعداد برنامج عملها، في مقترحات الاستعراضات المقدمة من المنظمات المشاركة فيها وكذلك من هيئات الرقابة والتنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن المفتشين أنفسهم. ويشمل برنامج العمل النهائي الذي اعتمده الوحدة في دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير 2022، خمسة مشاريع تتعلق بالمنظومة ككل واستعراضا واحدا لشؤون التنظيم والإدارة (انظر المرفق السابع).
- 63 - وتتضمن خطة عمل الوحدة لعام 2022 ستة مشاريع جديدة، ترد أدناه موجزات لها، وكذلك المشاريع المُركَّلة من عام 2021.

موجزات للمشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام 2022

ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

- 64 - ترتيبات العمل المرنة هي تعديلات طوعية لساعات و/أو أماكن العمل العادية، يُتفق عليها بين الموظفين ومدبريهم وفقا للسياسات الداخلية المعمول بها في المنظمات. وتشكل ترتيبات العمل هذه جزءا من السياق الأعم للتوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتهدف إلى تعزيز أمور منها رفاه موظفي الأمم المتحدة وحوافزهم وإنتاجيتهم بشكل عام.
- 65 - وفي عام 2012، أجرت الوحدة استعراضا لترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2012/4) بحثت فيه مسألة وجود ترتيبات عمل مرنة وسَّعت إلى تقييم مزاياها وممارستها الجيدة. وخلص الاستعراض إلى غياب الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة وإلى استخدام شتى للمصطلحات لوصف ترتيبات متشابهة وأحيانا ترتيبات مختلفة.
- 66 - وسيقدم الاستعراض الذي سيجري في عام 2022 تقييما للسياسات والممارسات الحالية التي تغطي ترتيبات العمل المرنة. وسيكون مفيدا في دراسة الكيفية التي طبقت بها المنظمات المشاركة ترتيبات العمل المرنة الخاصة بها ونقحتها، ولا سيما أوجه المرونة المتعلقة بالعمل عن بعد، بما في ذلك في ظل جائحة كوفيد-19. وسيكون مفيدا أيضا في تحديد الصعوبات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة والفرص المتاحة في محاولة للاستفادة بشكل تام من الإمكانيات الكامنة في ترتيبات العمل هذه من حيث تحقيق الكفاءة والفعالية في المنظمات من جميع الأبعاد ذات الصلة.

استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة والسلامة العقليتين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

- 67 - إن مجال الصحة والسلامة العقليتين مكرس في منظومة الأمم المتحدة من خلال المفهوم القانوني لواجب العناية بالموظفين، وبشكل عملي أكثر من خلال السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين على صعيد المنظمات وعلى نطاق المنظومة على حد سواء. وقد زادت الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في السنوات الأخيرة وتشمل استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل (2018-2023) التي توفر نهجا شاملا لتلبية احتياجات موظفي الأمم المتحدة والشبكات المهنية المتاحة من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مثل منتدى الصحة والسلامة المهنيين. وتقدم الاستراتيجية بيانا موجزا للكيفية التي

يمكن بها لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: (أ) إنشاء أماكن عمل تعزز الصحة والسلامة العقليتين والبدنيتين؛ (ب) إعداد خدمات نفسية اجتماعية عالية الجودة وتقديمها وتقييمها؛ (ج) تقديم الدعم للموظفين الذين يعانون من مشاكل متصلة بالصحة العقلية؛ (د) ضمان الموارد الكافية لتقديم الخدمات. وركزت المنظمات المشاركة أيضا مواردها على معالجة المبادرات المتصلة بالصحة والسلامة العقليتين في سياق تسبب جائحة كوفيد-19 في زيادة شدة الحاجة إلى موارد إضافية في بعض المبادرات.

68 - وشملت الاستعراضات التي قامت بها الوحدة جوانب من واجب توفير الرعاية والسلامة والصحة المهنيين، مثل الاستعراضات المتعلقة بالخدمات الطبية (JIU/REP/2011/1)، والعلاقات بين الإدارة والموظفين (JIU/REP/2011/10)، والإجازة المرضية (JIU/REP/2012/2)، واستعراض إدارة استمرارية الأعمال الذي أجري مؤخرا (JIU/REP/2021/6). وسيكون هذا الاستعراض أول استعراض يركز أساسا على السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة والسلامة العقليتين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

69 - وسيوفر الاستعراض تقييما للسياسات والممارسات الحالية التي تغطي الصحة والسلامة العقليتين، وكذلك السياسات والممارسات التي وضعت خصيصا للتصدي للأثر الجائحة. وسيشمل الاستعراض أيضا تقييما لمهام الموظفين وخدماتهم القائمة التي تدعم مبادرات الرفاه، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي منظمات وقطاعات أخرى مماثلة خارج المنظومة.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

70 - بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله في عام 1969 بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية. والصندوق جهاز فرعي للجمعية العامة يعالج أيضا مسائل السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. ويتعاون الصندوق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما في مجالات التنمية والعمل الإنساني (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية).

71 - وفي ما يتعلق بحوكمة الصندوق، فهو يتلقى التوجيه السياسي العام من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهو يتبع لمجلس إدارته، أي المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ما يتعلق بالمسائل الإدارية والمالية والبرنامجية.

72 - ويمول الصندوق حصرا من التبرعات المقدمة من الحكومات ومن التبرعات المقدمة من مجموعات القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد. ولأنه لا يتلقى الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهو يواجه تحديا يكمن في محاولة إنشاء آلية تمويل تتسم بقدر أكبر من قابلية التنبؤ والمرونة.

73 - وستقوم الوحدة، في أول استعراض لها لشؤون التنظيم والإدارة في الصندوق، بدراسة ما يوجد من ترتيبات تنظيمية داخل الصندوق لدعم إنجاز ولايته ومهمته. ووفقا للطريقة المعتادة في إجراء استعراضات شؤون التنظيم والإدارة، ستدرس الوحدة المجالات التالية: الحوكمة؛ والهيكل التنظيمي والإدارة التنظيمية؛ والتخطيط الاستراتيجي؛ والرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر والأخلاقيات؛ والإطار المالي/إطار الميزانية؛ وإدارة الموارد البشرية؛ وإدارة تكنولوجيا المعلومات والتعاون بين الوكالات.

استعراض قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعملية معالجة المنظمات المشاركة في الوحدة لتقارير الوحدة ونظر هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها في تلك التقارير

74 - تتوقف قيمة تقارير وتوصيات الوحدة وتأثيرها على متابعة فعالة من جانب المنظمات المشاركة. وتستلزم تلك المتابعة أن تنظر مجالس إدارة المنظمات المشاركة في التقارير بجدية، وأن تنفذ التوصيات، وأن تتخذ إجراءات لرصد التوصيات المقبولة. ولذلك، من الأساسي أن تجري الوحدة استعراضات منتظمة لحالة التوصيات. ويشمل نطاق الاستعراض تقارير الوحدة الصادرة من أجل المنظمات المشاركة في الفترة 2012-2021، وقبول وتنفيذ التوصيات الواردة في تلك التقارير.

75 - وقد أجرت الوحدة استعراضا مماثلا في عام 2015 شمل الفترة 2006-2012. وفي استعراض عام 2015، أبرزت الوحدة ضرورة تعزيز عملية التحقق والرصد والإبلاغ في ما يتعلق بتنفيذ توصياتها لأن بعض المنظمات لا تتخذ إجراءات بشأن التقارير والتوصيات. وستشكل النتائج والتوصيات الواردة في استعراض عام 2015 أساسا مهما للاستعراض الذي سيجري في عام 2022.

76 - وسيهدف استعراض عام 2022 إلى تحليل معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات ككل ومن جانب الرئيس التنفيذي والجهاز التشريعي في كل منظمة؛ وتحديد التوصيات المتعلقة لمدة خمس سنوات أو أكثر؛ ودراسة التوصيات التي تعتبرها المنظمات "غير ذات صلة". وسيشمل أيضا تحليلا لعملية النظر في التقارير من جانب الأجهزة التشريعية للمنظمات ومجالس إدارتها. وسينصب تركيز الاستعراض بشكل خاص على تحديد وتحليل الأسباب الكامنة وراء اعتبار التوصيات غير ذات صلة، وعلى انخفاض معدلات تنفيذ توصيات الوحدة في بعض المنظمات.

استعراض نوعية خطط التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

77 - التأمين الصحي بند من البنود التي ظلت دائما على جدول أعمال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات في جميع أرجاء العالم، إذ يخضع لضغوط دائمة ناجمة عن زيادة التكاليف بسبب الاتجاهات الديموغرافية، وتغيير أساليب الحياة، وتسارع الابتكارات وأوجه التقدم التكنولوجية، وغيرها من التطورات، بما في ذلك الأحداث المخلة بسير الأمور مثل جائحة كوفيد-19، وكل هذه لها تأثير على السكان المستفيدين من التأمين وإدارة شؤونهم وعلى الاستدامة المالية في الأجل الطويل على حد سواء.

78 - وقد درست الوحدة بالفعل موضوع خطط التأمين الصحي، وأصدرت مذكرة في عام 1977 (JIU/NOTE/77/2) وتقريرا في عام 2007 (JIU/REP/2007/2) كشفت فيهما عن قلق متزايد بشأن تكاليف وتنوع خطط التأمين الصحي وشددت على الحاجة الملحة إلى الإفصاح عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة. وفي هذا الصدد، أنشأ الأمين العام في عام 2014 الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لبحث الخيارات المتاحة لتحقيق الكفاءة واحتواء التكاليف، عملا بقرار الجمعية العامة 244/68. وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية مرارا وتكرارا عن مسائل ونقاط ضعف تتعلق بإدارة التأمين الصحي واستدامته المالية على مر الزمن.

79 - وسيقدم الاستعراض تقييما مستقلا على نطاق المنظومة لخطط التأمين الصحي الخاصة بالموظفين العاملين في المنظمات المشاركة والمتقاعدين منها، مع التركيز على تغطيتها ونوعيتها وفعاليتها وكفاءتها

واستدامتها المالية. ولهذا الغرض، سيتابع الاستعراض التوصيات السابقة، وسيقيم الإدارة وآليات الرقابة الداخلية، وسيستكشف المنظورات المالية، وسيقيم الحاجة إلى التنسيق الذي يمكن أن يساعد في أمور منها تنقل الموظفين. وسيحدد الاستعراض أيضا الممارسات الجيدة وسيقدم استنتاجات وتوصيات لتحسين هذه الخدمة واستدامتها في الأجل الطويل.

استعراض استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة

80 - إن مفهوم الأفراد من غير الموظفين مفهوم واسع جدا، يشمل عدة فئات في كل منظمة. وقد زاد في السنوات الأخيرة استخدام الأفراد من غير الموظفين، بما في ذلك لأداء المهام الأساسية، حتى في المنظمات التي تتركز فيها المهام بشكل مفرط في المقر والتي لها مهام معيارية واستشارية مهمة. وتشير بعض التقارير إلى أن نسبة تقارب 45 في المائة من مجموع القوة العاملة في الأمم المتحدة يشكلها الأفراد من غير الموظفين. ومن بين الأسباب الرئيسية للاستعانة بالأفراد من غير الموظفين فعالية التكلفة، والقيود المتصلة بالميزانية، ونقص الموارد، وعدم القدرة على التنبؤ بالتمويل، والحاجة إلى المرونة.

81 - وسيكون الاستعراض متابعة لتقرير الوحدة الصادر عام 2014 (JIU/REP/2014/8) بشأن الأفراد من غير الموظفين. وهو موجه أساسا إلى الهيئات التشريعية و/أو مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والإدارة العليا للمنظمات المشاركة.

82 - وسيصب الاستعراض في سياق المناقشة الحالية المتعلقة بمستقبل العمل و"أساليب العمل الجديدة"⁽²⁾. وفي عام 2019، استهلّت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مسار عمل للتفكير بطريقة شاملة ومتكاملة في مستقبل العمل بالنسبة للقوة العاملة في الأمم المتحدة. وأنشأت اللجنة فرقة عمل معنية بمستقبل القوة العاملة في منظومة الأمم المتحدة، نظمت عملها حول مجالات رئيسية، تشمل وضع طرائق تعاقدية جديدة تهدف إلى إعداد مقترح لتجريب طريقة تعاقدية مستدامة لإتاحة قوة عاملة أكثر مرونة وتنوعا في الأمم المتحدة مع النظر في احتياجات القوة العاملة في المستقبل. وفي هذا الصدد، طلبت لجنة الخدمة المدنية الدولية مؤخرا من الوحدة أن تقدم إسهامات بشأن ملاءمة الطرائق التعاقدية، واقترحت إجراء استعراض بشأن هذا الموضوع.

(2) انظر: <https://unsceb.org/united-nations-system-strategy-future-work>

حالة تنفيذ برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	JIU/REP/2021/1
استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا	JIU/REP/2021/2
الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2021/3
استعراض إدارة شؤون الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2021/4
استعراض وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2021/5
إدارة استمرارية الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2021/6
رسالة موجهة إلى الإدارة بشأن ضمان سلامة وثائق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسجلاتها ومحفوظاتها	JIU/ML/2021/1
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	مشروع معلق
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	من المقرر إنجازه في عام 2022
تدابير وآليات لمنع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2022
استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة اللجوء إلى المحكمة المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2022
استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في عام 2022

المرفق الثاني

تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2021: التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة للمنظمات المشاركة

عنوان التقرير ورمزه	نص التوصية
(JIU/REP/2021/1)	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاڤ الجوية بحلول نهاية عام 2022، ينبغي للمجلس التنفيذي أن يصدر تكليفا بإجراء تقييم مستقل لإصلاح الهيئات التأسيسية من أجل استعراض العملية المستخدمة لتنفيذ الإصلاح ونتائجها الموضوعية، بما في ذلك تسويق الأمانة المعاد هيكلتها، وكذلك الممارسات الجيدة والدروس المستفادة (التوصية 1).
(JIU/REP/2021/2)	استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تصدر توجيهات، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل، بحلول نهاية عام 2022، كي تعمم مؤسساتها مراعاة أولويات برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية ذات الصلة بالعمل الذي كلفت به تلك المؤسسات، وأن تطلب من مؤسساتها أن تقدم تقارير دورية عما نفذته (التوصية 7).
(JIU/REP/2021/3)	الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض للسياسات والممارسات ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في التقارير المتعلقة بالعناصر المساهمة في تحسين القدرة على المجابهة في الفضاء السيبراني التي يعدها الرؤساء التنفيذيون، وأن تقدم توجيهات استراتيجية بشأن التحسينات الإضافية التي يتعين تنفيذها في مؤسسة كل منها، حسب الاقتضاء (التوصية 2).
(JIU/REP/2021/4)	استعراض إدارة شؤون الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن توفر الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ابتداء من عام 2024 واستنادا إلى التقارير التي يقدمها إليها سنويا الرؤساء التنفيذيون لكل من تلك المؤسسات، توجيهات استراتيجية عامة ورقابة تشريعية لإدارة شؤون شركائها المنفذين، بما في ذلك في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ولا سيما في ما يتعلق ببناء القدرات، والتتسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات (التوصية 3).
	ينبغي أن تقيم الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ابتداء من عام 2023، النهج التي تتبعها لبناء قدرات الشركاء المنفذين وتعزيز القدرات الوطنية وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، في إطار الاستعراض

الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك فعالية هذه الجهود منذ عام 2013، والتقدم المحرز، والدروس المستفادة، استناداً إلى التقارير التي تعدها أمانات كل من تلك المؤسسات، واتخاذ تدابير محددة لتعزيز القدرات الوطنية وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وبناء قدرات شركائها المنفذين (التوصية 9).

استعراض وظيفة الأخلاقيات
في منظومة الأمم المتحدة
(JIU/REP/2021/5)

ينبغي للهيئات التشريعية ومجالس الإدارة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب من المؤسسات أن تحدّث اختصاصات لجانها المعنية بالمراجعة والرقابة بحلول نهاية عام 2023 بحيث تتضمن، حسب الضرورة، أحكاماً تتعلق بالأخلاقيات، والأخلاقيات بوصفها مجال خبرة يُحدّد توافره لدى أعضاء اللجان الجدد، إذا لم تكن تلك الهيئات والمجالس قد فعلت ذلك (التوصية 2).

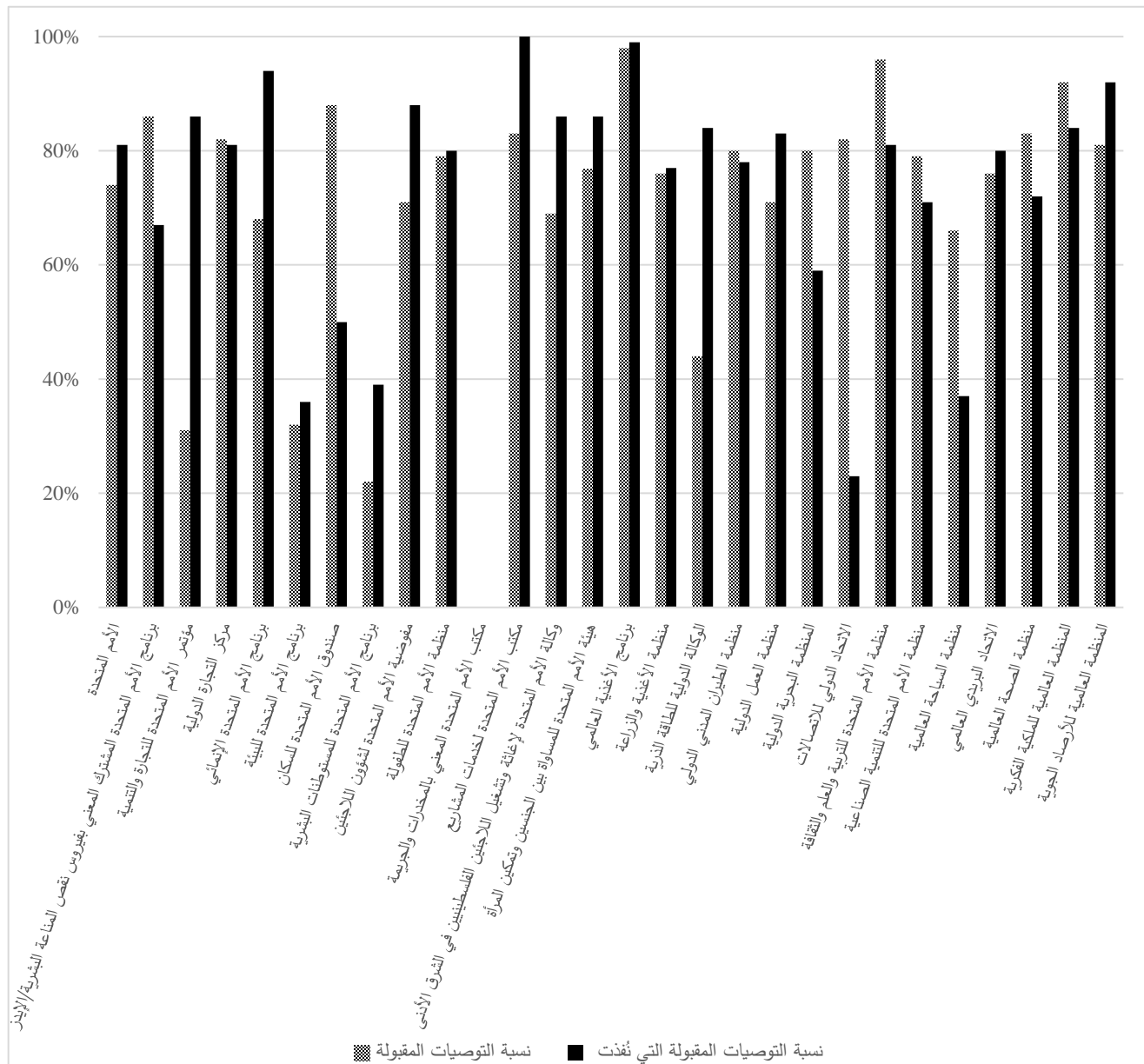
إدارة استمرارية الأعمال في مؤسسات
منظومة الأمم المتحدة
(JIU/REP/2021/6)

ينبغي للأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنتظر، في أقرب فرصة ممكنة، في الاستنتاجات التي خرج بها تقييم الإدارة الداخلية لاستمرارية الأعمال خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي أعده الرؤساء التنفيذيون بخصوص مؤسسة كل منهم، وأن تتخذ، على هذا الأساس، قرارات مناسبة لمعالجة ما حُدد من ثغرات ومخاطر ولضمان استمرارية الأعمال (التوصية 6).

المرفق الثالث

حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، للفترة 2013-2020

(بالنسبة المئوية)



المرفق الرابع

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ توصياتها
المقبولة حسب فئة الأثر المنشود، 2013-2020

(بالنسبة المئوية)

فئة الأثر	القبول				التنفيذ ^(أ)			
	توصيات مقبولة	توصيات غير مقبولة	توصيات ذات صلة	توصيات غير متوفرة	توصيات نُفذت	توصيات قيد التنفيذ	توصيات لم يبدأ تنفيذها	بيانات غير متوفرة
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الضوابط والامتثال	81	3	7	2	82	15	2	1
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الفعالية	73	3	8	3	78	16	3	2
تعزيز الشفافية والمساءلة	73	5	8	3	76	18	4	1
تحسين الإدارة من خلال نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات	73	4	6	6	74	20	4	3
آثار أخرى	70	8	4	4	77	20	-	3
تحسين الإدارة من خلال تعزيز الكفاءة	70	4	7	3	72	18	5	5
تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات المشاركة	66	4	12	6	77	16	5	3
تعزيز الاتساق والتنسيق	62	5	9	6	63	21	10	5
تحقيق وفورات مالية كبيرة لمرة واحدة أو متكررة	19	4	67	-	80	20	-	-

(أ) يرد بيان معدل التنفيذ كنسبة مئوية من التوصيات المقبولة.

المرفق الخامس

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021

النسبة المئوية	المنظمة
3,82	منظمة الأغذية والزراعة
1,53	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
0,56	منظمة الطيران المدني الدولي
1,70	منظمة العمل الدولية
0,15	المنظمة البحرية الدولية
0,60	الاتحاد الدولي للاتصالات
0,46	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
11,86	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1,54	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
2,72	صندوق الأمم المتحدة للسكان
10,25	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
14,94	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
0,70	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
16,33	الأمم المتحدة
2,87	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
2,82	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
1,01	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0,05	منظمة السياحة العالمية
0,20	الاتحاد البريدي العالمي
17,28	برنامج الأغذية العالمي
7,44	منظمة الصحة العالمية
0,93	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
0,24	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ملاحظة: يشمل البند المتعلق بالأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولا يشمل المحاكم والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام.

المرفق السادس

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

1 - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام 2021 على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش(ة) في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (2022)

جان وسلي كازو (هايتي) (2022)

إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة) (2021)

خورخي ت. فلوريس كايخاس (هندوراس) (2021)

كايكو كاميوكا (اليابان) (2024)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (2022)

خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا) (2025)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2025)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (2022)

غونكه روشر (ألمانيا) (2025)

تسفا أليم سيوم (إريتريا) (2025)

2 - وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2022، كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة على النحو التالي:

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (2022)

جان وسلي كازو (هايتي) (2022)

إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة) (2026)

كارولينا ماريا فرنانديس أوباسو (المكسيك) (2026)

كايكو كاميوكا (اليابان) (2024)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (2022)

خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا) (2025)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2025)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (2022)

غونكه روشر (ألمانيا) (2025)

تسفا أليم سيوم (إريتريا) (2025)

3 - ووفقا للمادة 18 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة عضوي مكتبها لعام 2022 على النحو التالي:

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند)، رئيسا

تسفا أليم سيوم (إريتريا)، نائبا للرئيس

برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2022 *

النوع	العنوان	رقم المشروع
متعلق بالمنظومة ككل	ترتيبات العمل المرنة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-463
متعلق بالمنظومة ككل	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة بالصحة والسلامة العقليتين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-464
متعلق بمنظمة واحدة	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في صندوق الأمم المتحدة للسكان	ألف-465
متعلق بالمنظومة ككل	استعراض قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعملية معالجة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة لتقارير الوحدة ونظر هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها في تلك التقارير	ألف-466
متعلق بالمنظومة ككل	استعراض نوعية خطط التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستخدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-467
متعلق بالمنظومة ككل	استعراض استخدام أفراد من غير الموظفين وطرائق التعاقد ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة	ألف-468

* خاضع للتغيير خلال السنة.

